اقتطع جزءا كبيرا من أراضي كفر برعم ومساحتها ١٢،٥٠٠ دونم ( حسب الاحصاء الاسرائيلي ) واقتطع كيبوتسان اخران الجزء الباقي من الارض ؟ يقول ملحق « عل همشمار » بأن محصول الفواكه من أرض هذا الكيبوتس قد بلغ هذا العام ٢٠٠٠ طن . واقام في السنوات الاخيرة منشآت ضخمة للتبريد وصيانة الفواكه « ولا يتصور أبناء كيبوتس برعام امكانية العيش بدون الفواكه » ، وهم بعيدون عن التفكير بالتنازل عن هذه الزراعة مقابل زراعة اخرى في ارض بعيدة » ! وتضيف الصحيفة « اما فيما يتعلق بالمراعي فانهم يفكرون بامكانية التنازل » ! ان هذا الكلام ذو مغزى . فان الصحيفة الناطقة بلسان حزب الكيبوتسات تريد أن تواجه مأساة اهالي كفر برعم باحتمال وقوع « مأساة » جديدة لاولئك السكان الذين يستثمرون اراضي كفر برعم . والواقع ، ان موقف « هشومير هتسعير » أصبح شديد الحرج . وتقول مجلة « هعولام هزه » ( ٧/٥ ) ان وزراء الدفاع في اسرائيل كانوا دائما يصرون على ضرورة ابقاء مفعول انظمة الطوارىء التي تبقى كفر برعم وأقرت بموجبها مناطق مغلقة . والان ، بعدما انتقل موضوع هذه الانظمة الى لجنة الخارجية والامن لتجديدها أعلن موشه ديان فجأة انه انتهت الحاجة اليها ، ومن الممكن الغاؤها . وتقول المجلة ان السبب في ذلك يعود ، في الغالب ، الى أن ديان يريد الانتقام من « هشومير هتسعير » الذي اثار ضجة حول مداخل رفح ، في الوقت الذي يجلس فيه على أرض مغتصبة من كفر برعم . وتعلق المجلة على ذلك بقولها : « اذا كانت متطلبات الامن تتغير ، في ليلة ، وفقا لحسابات حزبية وشخصية — فما هي فائدتها .. وما هي قيمتها الاخلاقية ؟ ولكن ديان استطاع ان يضع « هشومير هتسعير » والميام في امتحان اخلاقي صعب ، اذ لا فرق بين كفر برعم وبين مدخل رفح الا فارق الزمن فقط . فالحادثان متشابهان . فهنا وهناك تم طرد السكان بعد انتهاء المعارك وفي فترة الهدوء . وهنا وهناك تم استغلال شعارات امنية كاذبة لطرد عاملي الارض من أرضهم . وهنا وهناك ليس بوسع قوة التعويضات والاسكان في مكان اخر ان تمحو الظلم . وهنا وهناك لا طريق الا : اعادة المنفيين الى بيوتهم » .

لا يحتاج المرء الى كثير من الجهد للتدليل على مدى الكذب السافر في ادعاءات السلطات الاسرائيلية التي تبرر اغتصابها لاراضي القرية باعتبارات امنية . ولكن هذه السلطات لا تستطيع ان تخفي اعتبارات اخطر لاصرارها على المضي في عملية الاغتصاب ، وهي : ان قرية كفر برعم ليست حالة واحدة ، فهنالك أكثر من عشرين قرية تشبه حالتها حالة كفر برعم . وفي جوهر الامر ، ليست كفر برعم الا نموذجا ومثالا لكل عملية اغتصاب فلسطين . وقد صرح الجنرال حاييم بارليف (٨/٨) « قبل كل شيء هناك قضية امنية . توجد اهمية كبرى لعدد قرى الاقليات مع الحدود اللبنانية ، ويجب عدم زيادة هذا العدد . وبالاضافة الى الناحية الامنية — هناك قضية اخرى تتعلق بسكان ابعدوا هم ايضا عن قراهم مثل اهالي كفر برعم اثناء حرب ٤٨ . ان هذا الوضع يشكل مأساة بالنسبة لهؤلاء ، وقضية صعبة ومستعصية بالنسبة لدولة اسرائيل. فاذا ما قمنا باعادة أهالي كفر برعم الان فاننا نكون قد سجلنا سابقة .وهناك قرى اخرى لا اعرف بالضبط عددها ابعد اهاليها . فماذا نقول لهم ؟ هل نقول لهم اننا سمحنا لاهالي كفر برعم بالعودة لانهم موارنة ، ولن نسمح لكم لانكم مسلمون » .

وفي اجتماع حزب العمل ( ٨/١٠ ) قالت رئيسة الوزراء غولدا مئير : « لم يكن سبب مجيئي الى هنا شعوري بتأنيب الضمير او الخزي للقرار الذي اتخذته الحكومة ( ضد عودة اهالي كفر برعم ) . لقد عاد شعب اسرائيل الى أرضه وأخذ يعيد بناءها ، وان اية ضجة تحدث لن تقدر على تشويه الاساس الاخلاقي للحركة الصهيونية » .

وقد عبرت صحيفة يديعوت احرونوت ( ٧/١٤ ) بصراحة تامة عن المفهوم الاخلاقي للصهيونية الذي تباهت به غولدا مئير . في مقال ليشعياهو بن فورات كتب : « من واجب القادة الاسرائيليين ان يفهموا الجمهور ، بصراحة وشجاعة ، عددا من الحقائق التي طمست بمرور الزمن . وأولها — انه ليست هنالك صهيونية ، وليس هنالك استيطان ولا دولة يهودية بدون طرد العرب وبدون مصادرة اراضي » !

واجمع كثير من المعلقين الاسرائيليين على «خطورة» الاستجابة لمطالب قريتي اقرت وكفر برعم ، اعتقادا منهم ان مثل هذه الاستجابة ستكون سابقة تقلب الوجود الاسرائيلي رأسا على عقب . فان مبادىء العدالة ، في مثل هذه الحالات ، تتنافى مع